جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس

الاقتصاد السياسي

موجّهة لطلبة سنة أولى حقوق/ جذع مشترك

السداسي الثاني/ المجموعة أ/ A

أستاذة المقياس:

د. عابد أحلام*

الموسم الجامعي:

1442-1443هـ/ 2021-2022م

* - البريد الإلكتروني: ahlamuniv19@gmail.com

الهدف العام من المقياس:

دراسة كل ما يخص الظاهرة الاقتصادية لتزويد الطالب وتمكينه من اكتساب المعارف لفهم الأمور القانونية على أساس الخلفية الاقتصادية، وذلك على اعتبار أن علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية المكونة للنشاط الاقتصادي ومنها الظاهرة القانونية.

الأهداف الجزئية للمقياس:

يهدف مقياس الاقتصاد السياسي إلى تسليط الضوء على:

1- التعريف بالمشكلة الاقتصادية كعامل لتشكيل علم الاقتصاد في ظل الندرة والانتاج
2- التعريف بالاقتصاد السياسي من حيث تطور مفهومه وأهم موضوعاته وقوانين ومناهج تحليله، وعلاقته بالعلوم الأخرى، كالعلوم القانونية.
3- التعرف على مختلف المدارس الاقتصادية من خلال تطور الفكر الاقتصادي.
4- التعرف على النظم الاقتصادية العالمية وأهم تصنيفاتها وكيفية معالجتها للمشكلة الاقتصادية.

لأجل ذلك تم تقسيم المقياس إلى المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: المشكلة الاقتصادية

المحور الثاني: الاقتصاد السياسي: مفهومه ونطاق مجاله

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي والتأسيس للمدارس الاقتصادية

المحور الرابع: النظم الاقتصادية العالمية ومعالجة المشكلة الاقتصادية

المحور الأول: المشكلة الاقتصادية

تمهيد:

منذ وجود **الإنسان** على سطح الأرض، وهو يبحث عن الطرق التي تؤدي به للمحافظة على الحياة من أجل الاستقرار، ومع تطور النمط الاجتماعي له تشكلت تجمعات سكانية، **وزادت حاجاته**، التي فرضت عليه داخل هذه المنظومة الاجتماعية الجديدة، البحث عن آليات جديدة لتلبية حاجاته من **موارد اقتصادية**، وهنا ظهرت **مشكلة** افتقاد الموارد في بيئته، والصعوبة في إيجاد حلول لها، نظرا **لاستمرارية** تلك **الاحتياجات لمحدودية موارده**، فكلما **زادت الحاجات**، بالمقابل **قلت الموارد**، وهي معادلة عكسية **لفجوة اقتصادية** تسمى **المشكلة الاقتصادية**.

انطلاقا مما سبق، سنحاول التطرق في هذه المحاضرة إلى جوهر وحقيقة تلك المشكلة الاقتصادية.

أولا: تعريف المشكلة الاقتصادية Economic Problem :

تعتبر **المشكلة الاقتصادية** أول ما يبحث فيه **علم الاقتصاد**، وهي من الظواهر الأساسية له وأساسها **الندرة**، وهي تعبر عن **علاقة بين متغيرين أساسيين**، يمثلان **حقيقتين هامتين متضادتين** في حياة الإنسان: **الحاجة/الندرة**.

إن **الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة** على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها تضل **محدودة**، إذا ما قورنت بـ**الحاجات الإنسانية** لها التي تتميز **بالتعدد والتجدد والتباين باستمراروالتنوع مادية أو معنوية**، وتختلف حسب المستوى الاقتصادي للفرد، فظهرت هذه المشكلة الاقتصادية كعلاقة بين توليفتين أساسيتين، بمثابة عنصرين مترابطين لها، عرفتها كل المجتمعات باختلاف درجة تقدمها ونموها –متقدمة، أو نامية أو متخلفة-.

إن **تعريف المشكلة الاقتصادية**، يحيلنا إلى **التعريف الشائع لعلم الاقتصاد الحديث المعاصر**، وهو تعريف (**ليونيل روبنز/Lionel Robbins**) في مقالة نشرها عام 1932م: **"الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة من خلال موارده المحدودة والنادرة، كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة".**

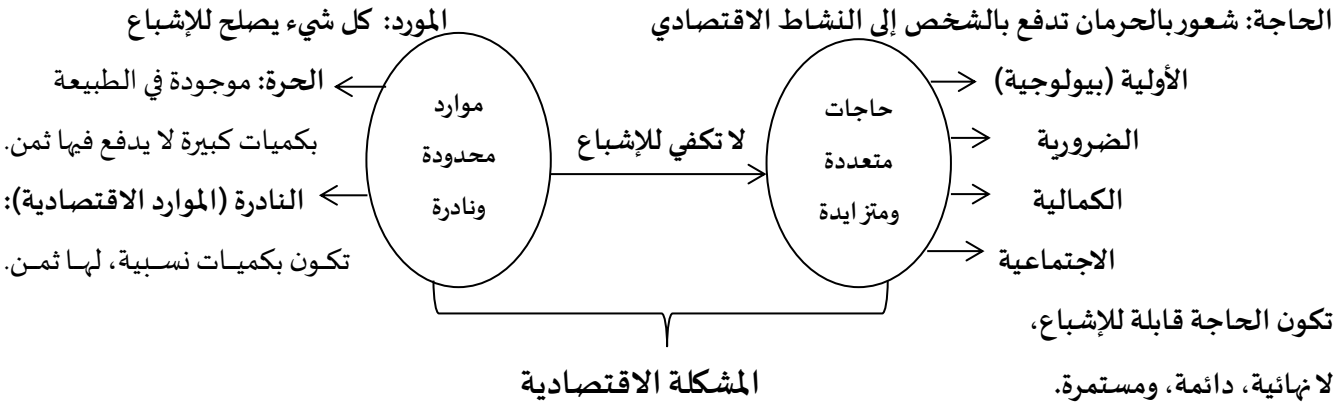

ثانيا: أسباب المشكلة الاقتصادية:

1-ندرة الموارد	2-تعدد الحاجات	3-تعدد استخدامات الموارد
نسبية الموارد	الاحتياجات البشرية المتعددة	مشكلة الاختيار
السبب الرئيسي للمشكلة الاقتصادية	والمتزايدة والمتجددة	

خصائص المشكلة الاقتصادية

1-الندرة	2-الاختيار	3-التضحية
-العلاقة بين حاجات الإنسان وكمية الموارد الاقتصادية. -لو أن الموارد كانت كافية لتلبية الحاجات، لما كانت المشكلة أصلا.	-محدودية الموارد الاقتصادية، وتعدد الرغبات وتجددها باستمرار، والعجز عن الإشباع، يفترض الاختيار بين أي من الحاجات التي يقوم بإشباعها.	-أمام موقف الاختيار، يقع ترتيب بعض الحاجات، واختيار الرغبة الأعلى لإشباعها، والتضحية بباقي الحاجات.

تكمن المشكلة الاقتصادية في ثلاثة مشكلات أساسية، هي: **مشكلة الندرة، ومشكلة الاختيار، ومشكلة التضحية**.

بناء على هذا التمثيل، يمكننا تلخيص أهم **خصائص المشكلة الاقتصادية** في النقاط التالية:

1-الحاجات متعددة ومتجددة: تختلف الحاجة من إنسان لآخر تبعا للمنفعة التي تتحقق من استهلاك السلع والخدمات، ويمكن تقسيمها إلى حاجات أولية (ضرورية) وحاجات ثانوية، وحاجات فردية وأخرى جماعية، وحاجات لامتناهية ومتجددة.

2-ندرة الموارد النسبية: يقصد بالندرة بمعناها النسبي أن الموارد المختلفة التي تسهم في إنتاج أي سلعة تشبع رغبة معينة توجد بكميات محدودة في المجتمع، وبذلك، فإن ندرة السلع ترجع إلى ندرة الموارد الاقتصادية التي تسهم في إنتاج هذه السلع، وتتباين من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تنموية إلى أخرى.

3-**الاختيار**: تتمثل في توزيع الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا بين الحاجات والرغبات المتعددة، حيث تعد هذه المسألة غاية في الصعوبة، وتتطلب تحديد الرغبات التي يتطلب إشباعها وأي منها سيتم التضحية بها والتخلي عن إشباعها ولو مؤقتا، وفي إطار الندرة لتلك الموارد تتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

- **ماذا ننتج**؟ (ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها لإشباع حاجاته وبأي كميات؟)

- **كيف ننتج**؟ (ما هي طريقة الإنتاج المثلى التي يتم بها إنتاج سلعة أو خدمة معينة؟).

- **لمن ننتج**؟ (كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟).

- **ما مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية**؟(هل الإنتاج كاف؟)، هل أن موارد المجتمع موظفة بكاملها، أم يوجد بعضها عاطلا، كيف يتم الاختيار بين مختلف الصناعات؟ (كم ننتج؟)

4-السلع والخدمات: تعد وسائل إشباع الحاجات، ويتطلب إنتاجها صراعا متواصلا مع الطبيعة، وهي الموارد الاقتصادية في العملية الإنتاجية، وتسمى عناصر الإنتاج، هي:

-**الأرض:** وما تحتويه من ثروات والتي لم يتدخل الإنسان في إيجادها.

-**العمل:** كافة المجهودات التي تساهم في الإنتاج.

-**رأس المال:** الأموال أو الأصول التي يساهم الإنسان في إيجادها، وهو إما متداول، أو ثابت.

-**المنظم:** هو الشخص الذي يقوم بتنظيم عوامل الإنتاج، وذلك لإنتاج السلع والخدمات، وهو أساسي في علم الاقتصاد السياسي لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر.

كما يتم تحويل هذه السلع والخدمات من شكلها البدائي إلى أشكال أخرى مصنعة (الإنتاج) تستطيع إشباع الحاجات، وتقسم على حسب:

-**وفرتها**: سلع اقتصادية؛ تكون متوفرة بكميات محدودة، وسلع حرة؛ تكون متاحة في الطبيعة بكميات غير محدودة تفوق الحاجة إليها لا تتطلب أي عملية إنتاجية ولا تتطلب أي جهد عضلي أو فكري.

-**الهدف من استخدامها**: سلع إنتاجية (رأسمالية)، وسلع استهلاكية (معمرة وغير معمرة).

-**سلم الأهمية**: سلع ضرورية، وسلع كمالية.

-**طبيعة السلعة**: سلع خاصة؛ الاستهلاك الفردي، وسلع عامة: يشترك في استهلاكها أفراد المجتمع.

-**معيار مدة الانتفاع**: سلع استهلاكية معمرة، وسلع استهلاكية غير معمرة.

-**سلع عادية ورديئة.**

المحور الثاني: الاقتصاد السياسي: مفهومه ونطاق مجاله

تمهيد:

حاولنا في المحاضرة السابقة الإلمام بمضمون المشكلة الاقتصادية، على اعتبار أنها تمثل أحد العوامل الرئيسية لظهور علم الاقتصاد، التي لولا وجودها لما وجد هذا العلم من أجل تفسيرها وتحليل أهم عوامل نشوئها وطرق معالجتها، حيث عرف علم الاقتصاد العديد من التطورات ليصبح حقل معرفي قائم بذاته، من خلال موضوعاته وقوانينه ومناهج تحليله لمختلف الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع من إنتاج، وتوزيع، وخدمات، من أجل تحقيق رفاهية الأفراد وتقدم المجتمعات، وهو ما سنعالجه في هذه المحاضرة.

أولا: مفهوم الاقتصاد السياسي:

1-إيتمولوجيا كلمة اقتصاد: (أصل الكلمة)

أ-المعنى اللغوي:

*-في **اللغة العربية**، كلمة **اقتصاد** مشتقة من المصدر قَصَدَ، ولها عدة معان، منها ما جاء في **القرآن الكريم** في أن **القصد** هو **الاعتدال** في السلوك كله و**الاستقامة**، لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ٣٢ ﴾ **(فاطر: 32).**

﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ ١٩﴾ **(لقمان: 19).**

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩﴾ **(النحل: 9).**

جاء في **لسان العرب**، **القصد** من الشيء **خلاف الإفراط**، وهو ما بين **الإسراف** و**التّقتير**.

الدلالة اللغوية للاقتصاد في اللغة العربية هي القصد بمعنى الاستقامة والتوسط.

*-في المعنى **الانجليزي**: حدث خلط في اللغة العربية بين كلمتين: **Economy** ترجمت إلى **اقتصاد**، و **Economics** ترجمت إلى **علم الاقتصاد** أو **الدراسة المنهجية للاقتصاد**.

Economy: حسب قاموس أكسفورد 2005، "العلاقة بين الإنتاج والتجارة وعرض النقود في الدولة".

Economics: علم أو دراسة كيف يعمل الاقتصاد وكيف تتفاعل فيه الأطراف أو اللاعبون.

*-تشير كلمة علم الاقتصاد/Economic إلى لفظ يوناني، يتكون من قسمين: (**oikos**) (**Ecos**) معناها **المنزل** و(**nomos**) معناها **تدبير**، **قانون**، وبهذا يكون معناه (**تدبير المنزل**، **قانون المنزل**).

*-الأصل **اللغوي للاقتصاد السياسي** Political Economy، اشتق من ثلاث كلمات إغريقية: "**قواعد ذمة المدينة**"، وهي: **بيت (ذمة) oïkos**، **قواعد nomos**، **مدينة Polis**.

ب-المعنى الاصطلاحي: عُرّف علم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي بأكثر من تعريف وهذا حسب الاختلاف في الاتجاهات للاقتصادين، ومن أشهرها نذكر ما يلي:

1-الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث/Adam Smith (1723-1790):

لقب بأب الاقتصاد الحديث، ومؤسس علم الاقتصاد، من أهم مؤلفته "**ثروة الأمم**" 1776م، الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة ثروة الدولة، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه: **"علم الثروة"**، الذي يبحث عن الوسائل المثلى من أجل تجميعها وتوزيعها، أي أنه علم يدرس سبل تكوين الثروة المادية وتوزيعها واستهلاكها، فالغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي هو تكوين الثروات، فكلما زاد إنتاج تلك السلع زادت ثروة الدولة.

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة:

-علم الثروات: الثروة المحصورة في الأشياء المادية فقط بالنسبة للإنسان.

-الاهتمام بسلوك الأفراد بدافع المصلحة الشخصية، أي الرغبة في الحصول على **المنافع المادية**.

-جعل الاقتصاد السياسي علما للأشياء وليس علما للأشخاص.

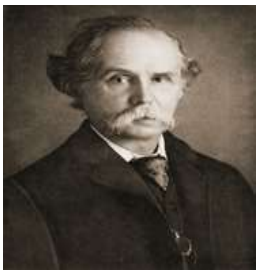

2-الاقتصادي الانجليزي ألفريد مارشال/Alfred Marshall (1842-1924):

من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، ومن أشهر كتبه "**مبادئ الاقتصاد**" 1890م، أشار في سياق تعريفه لعلم الاقتصاد بأن موضوعه هو الإنسان، وعرفه بأنه: "العلم الذي يدرس بنى الإنسان في أعمال حياتهم اليومية ويبحث فيه النشاط الفردي والجماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية البشرية".

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة:

-علم الرفاهية.

-التركيز على الأشياء المادية، وإغفال الجوانب غير المادية كالخدمات.

3-الاقتصادي البريطاني ليونيل روبنز/ Lionel Robbins (1898- 1984):

عرف علم الاقتصاد بأنه: "علم دراسة سلوك الإنسان في مجال العلاقة بين أهدافه المتنوعة والمتغيرة ووسائل نادرة ذات استخدامات متنوعة، أي أنه العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحدودة والنادرة ذات الاستعمالات المتعددة على الأهداف والحاجات المتعددة".

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة:

-الحاجات والموارد.

-ربط الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية.

-يدرس نوع من النشاط الإنساني هو النشاط الاقتصادي وهو موضوع علم الاقتصاد السياسي.

-تصرف الإنسان وفق ما تمليه عليه رغباته وميوله، أي تبعا لإرادته فقط.

-العلاقات بين الإنسان والأشياء.

4-الاقتصادي الأمريكي بول ساملسون/Paul Anthony Samuelson (1915-2009):

عرف علم الاقتصاد بأنه: "دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة لاستخدام الموارد الانتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة وتوزيعها للاستهلاك الآن وفي المستقبل على مختلف أفراد المجتمع".

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة:

-النشاط الاقتصادي.

-المشكلة الاقتصادية وكيفية معالجتها في الحاضر والمستقبل.

5-الاقتصادي الفرنسي ريمون بار/Raymon Barre (1924-2007):

عرف علم الاقتصاد في كتابه "**الاقتصاد السياسي**"، بأنه: "علم دراسة علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالأشياء، في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية".

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة:

-علاقة الإنسان في طار تنظيمي اجتماعي معين.

-علاقة الإنسان بالمادة التي يعمل على تحويلها.

-هدف النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق المزيد من الرفاهية المادية.

6-التعريف الماركسي لعلم الاقتصاد: "علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي ومرحلة التطور التاريخي"، "علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية وأساليب الإنتاج".

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة:

-التركيز على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها في إطار تنظيمها الاجتماعي وتطورها التاريخي.

-البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية السياسية والقانونية والاجتماعية.

7-التعريف الإسلامي لعلم الاقتصاد: "العلم الذي يدرس علاقات الأفراد الاقتصادية، بهدف تحقيق وإشباع حاجاتهم المادية، في إطار التشريعات الإسلامية المحددة لطبيعة وحدود النشاط الاقتصادي".

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي يتمحور حول:

-اهتمام الإسلام بالقضايا المادية الاقتصادية للأفراد.

-عدم فصل الدين الإسلامي بين أهداف الدنيا والآخرة للنشاط الاقتصادي، وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، فتلبية حاجات الأفراد المادية اهتم بها الإسلام كوسيلة لبلوغ الحياة الكريمة التي ترعى القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثوابت الله في الآخرة، وهذا لقوله تعالى: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧ ﴾ (القصص: 77).

اختلاف الاقتصاديين بشأن وضع تعريف شامل لعلم الاقتصاد/ الاقتصاد وجامع، يرجع مرده إلى:

-اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر إلى آخر.

-اختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبيئة والثقافة والدين.

-عامل تطور الزمن.

ج-المعنى الإجرائي: بناء على المعنيين اللغوي والاصطلاحي لعلم الاقتصاد/علم الاقتصاد السياسي، أمكننا وضع التعريف الإجرائي التالي: أن الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي، موضوعه الإنسان له تصرف وسلوك، يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، لتحقق أكبر قدر ممكن من الإشباع، عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة استخداما رشيدا، يساعد على تلبية حاجات الأفراد حاضرا ومستقبلا، وفقا لقوانين وضوابط تنظم هذه العلاقات الاقتصادية. فهو إذن:

-علم يخص المجتمع والإنسان بعلاقته مع الطبيعة والمجتمع.

-علم عقلنة نشاط الإنسان الاقتصادي من خلال عملية التوفيق بين الحاجات والموارد.

-تحقيق الرفاه والرقي الاجتماعي.

2-التطور: متى ظهر علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي؟

استعمل **أرسطو طاليس/Aristote** مصطلح **الاقتصاد** قاصدا باستعماله **علم قوانين الاقتصاد المنزل** أو **قوانين الذمة المالية المنزلية**، ولم يستعمل اصطلاح **الاقتصاد السياسي** إلا **بداية القرن السابع عشر**، وهو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي **أنطوان دي مونتكريستيان/Antoine de Montchrestien**، الذي نشر في عام 1615م كتاب "**بحث في الاقتصاد السياسي/Traité D'Economie Politique**"، قاصدا بصفة **السياسي** أن الأمر يتعلق **بقوانين اقتصاد الدولة**، لتطلع شخصي إلى خلق عالم جديد هو **فن الحصول على إيرادات للدولة**.

الاقتصاد السياسي في هذا السياق، جاء للبحث في **السياسات** الواجبة إتباعها **لزيادة ثراء الدولة وحل المشكلات الاقتصادية** التي تواجهها، حيث يظهر كوصف لأسلوب تنظيمي وسياسي للرفع من المستوى المادي للسكان والدولة، إلا أنه وقع في خلط بين مصطلحين هما:

-الاقتصاد السياسي: علم نظري شامل له موضوعه ومناهجه ونظرياته وقوانينه.

-السياسة الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري، وهي تشير إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

غير أن **السياسة الاقتصادية كفن عملي** ظهرت قبل ظهور **الاقتصاد السياسي كعلم نظري مستقل** في القرن **الثامن عشر**، ويرجع سبب وصف **الاقتصاد** بأنه **سياسي**، لأنه كان يهدف في عهد التجاريين (الماركنتيليين) إلى حل مشكلات علمية، حاملا معنى **السياسة الاقتصادية**، لهدف وغاية وحيدة هي زيادة إيرادات الدولة.

فمع أن مصطلح **الاقتصاد السياسي** قد امتد استعماله في انجلترا، أين قام **جيمس ستيوارت/ James Steuart** بإصدار كتاب سنة 1767 **"البحث في مبادئ الاقتصاد السياسي"**، إلا أنه وبعد قيام **ألفريد مارشال** سنة 1890 بنشر كتاب **"مبادئ الاقتصاد"**، بدأ مصطلح **الاقتصاد** ينتشر في الدول الأنغلو-سكسونية Anglo-Saxons بدل مصطلح **الاقتصاد السياسي**، وذلك لتشيع فكرة أن هذا العلم يهتم بالفرد وليس بالدولة.

ففي **النصف الثاني من القرن الثامن عشر**، كانت **البدايات الأولى لظهورعلم الاقتصاد كعلم مستقل** على يد الفيزيوقراطيون (الطبيعيين)، ثم الكلاسيك الإنجليز، بحيث عمل هؤلاء الاقتصاديون رغبة منهم في إبراز ما لعلمهم من استقلال على تجنب هذا الخلط بين مدلول **الاقتصاد السياسي** و**السياسة الاقتصادية**.

برز ذلك، بعد أن كتب **آدم سميث** "**ثروة الأمم/The Wealth of Nations**" سنة 1776، الذي حاول من خلاله أن يتقيد بالموضوعية العلمية في دراسته للظواهر الاقتصادية، ليصبح **الاقتصاد السياسي** يستعمل للدلالة على **علم الثروة**، وأصبح الاقتصاد علما مستقلا، لذا وصف **سميث** بأنه مؤسس وأب علم الاقتصاد السياسي.

لكن مع **منتصف القرن التاسع عشر**، بدأ الكثير من الكتاب الأنجلوسكسون يعيب استعمال تعبير **الاقتصاد السياسي**، ويستخدم بدلا منه تعبير **علم الاقتصاد Economics** أو **الاقتصاد**، وذلك في محاولات جادة للفصل التام بين ما هو تجريدي وما هو تطبيقي، أي الفصل بين الاقتصاد كعلم نظري مجرد والسياسة الاقتصادية التطبيقية، وقصروا مهمة **الاقتصاد** في **الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية**، ليتخلوا عندها عن تعبير **الاقتصاد السياسي** ويستبدلوه بـ**علم الاقتصاد** أو **الاقتصاد التجريدي**.

رغم محاولات البرجوازيين في مطلع **القرن العشرين**، في خضم الصراع مع الاشتراكيين، لفصل الاقتصاد عن السياسة بتفضيلهم عبارة **الاقتصاد** بدلا من **الاقتصاد السياسي**، إلا أن الواقع الاقتصادي وظهور الأزمة الاقتصادية المرتبطة أساسا بالتوجهات السياسية للدول ومعاملاتها الدولية في المجالين الاقتصادي والسياسي، قد عمق من ارتباط الاقتصاد بالسياسة، وسرعان ما عاد مصطلح **الاقتصاد السياسي** للتداول الدولي.

مما سبق، يتضح كيف أن **الاقتصاد** كان أول الأمر **سياسيا**، وكيف **ضعف** هذا الاتجاه، ثم كيف **عاد** مرة ثانية خاصة مع الأفكار **الماركسية الاشتراكية**، فمع ازدياد **تدخل الدولة** في الحياة الاقتصادية، أصبح **للاقتصاد** صفة **سياسية**، يهتم بالمشكلات السياسية والاجتماعية، ليصبح تعبير **الاقتصاد السياسي** مبررا.

ثانيا: موضوع الاقتصاد السياسي:

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر الاقتصادية للفرد، أي النشاط الاقتصادي له في المجتمع، من خلال علاقته مع الطبيعة والأفراد، هذه العلاقة التي تفرز جملة من الظواهر تشكل أهو موضوعات الاقتصاد السياسي، والتي تتميز بالتعقيد والتشابك، من إنتاج وشراء وبيع داخل الدولة وبين دول العالم، لذلك حصر الاقتصاديون موضوع الاقتصاد السياسي في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية المصاحبة لتلك الأنشطة، ولا يمكن فصلها ودراستها بمعزل عن دراسة الفرد ومحيطه.

1-أهم موضوعات الاقتصاد السياسي:

يشمل النشاط الاقتصادي The Economic Activity على جميع تصرفات الأفراد المتصلة بثلاثة عمليات: الإنتاج، والتوزيع/التبادل، والاستهلاك، والتي تشكل موضوعات علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي، وهي كالآتي:

أ-عملية الإنتاج:

-عملية ذات طابع اجتماعي تمثل العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

- "عملية **تنسيق** لكل **عوامل العناصر الإنتاجية** من أجل الحصول على **مواد (سلع)** أو **خدمات** صالحة للاستجابة إلى **حاجة** معينة".

-عملية توظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المختلفة (مدخلات الإنتاج) من أجل خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة تتمثل في السلع والخدمات، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، تتمثل في:

-العمليات التي تغير من شكل المادة وتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما (**المنفعة الشكلية**).

-عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغيير شكله (**المنفعة المكانية**).

-عمليات التخزين التي تضيف منفعة إلى السلعة (**المنفعة الزمنية**).

-كل صور الإنتاج غير المادي التي يطلق عليها اسم الخدمات. .

مدخلات الإنتاج:

-**الأرض (الطبيعة):** تستخرج منها المادة الخام.

-**العمل (الجهد):** لتحويل المادة الخام. (كمية العمل لإنتاج سلعة أو خدمة معينة.

-**رأس المال:** إمكانيات مادية لتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية/ زراعية= عملية الاستثمار.

-**التنظيم:** المنظم الذي يقوم بتسيير عملية الإنتاج (المسير، الاقتصادي).

الإنتاج

الجانب السلعي (السلع، المواد) ⟵⟶ **الجانب الخدمي (الخدمات)**

عمليات الإنتاج		
1-العملية الإنتاجية: العملية الأولى من عمليات الإنتاج، تعتمد على استخدام كافة الوسائل التي تساعد على تطبيقه بطريقة صحيحة، وتشمل على الأيدي العاملة، والقيمة المالية المخصصة للإنتاج، والوسائل الإنتاجية سواء المرتبطة بالعمال أو الآلات الصناعية، والتي تسهم في الحصول على المنتج النهائي.	**2-العملية النقدية:** تسهم في تحديد القيمة المالية لتكلفة الإنتاج والعمليات التشغيلية المستخدمة، ومن ثمة معرفة قيمة بيع المنتجات، وتساعد هذه العملية القسم المالي في المؤسسة في متابعة نتائج تحقيق الأرباح والخسارة من العملية الإنتاجية.	**3-العملية التسويقية:** استخدام كافة الوسائل المتاحة، التي تسهم في تسويق المنتجات التي تم الحصول عليها من الإنتاج، من خلال علاقة طردية بينها وبين الإنتاج: فكلما كانت العملية التسويقية قادرة على جذب المستهلكين إلى المؤسسة، ساهم ذلك في نجاح دور الإنتاج في الوصول إلى تحقيق الربح المطلوب.

⬅ للإنتاج **أهمية** كبيرة سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، من خلال:

-**تطوير العديد من المجالات الحياتية العامة:** زيادة معدلات الرفاهية عند الأفراد.

-**المساهمة في ظهور التطور الصناعي العالمي:** نمو العديد من الصناعات المستحدثة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

-**العمل على تطوير التجارة:** الاستعانة بوسائل النقل البحرية والجوية التجارية.

ب-عملية التوزيع/ أو التبادل:

-من وظائف التسويق الرئيسية، ويهدف إلى توصيل السلع بعد الانتهاء من انتاجها إلى المستهلك عبر قنوات التوزيع.

-النشاط التوزيعي: هو النشاط التي يساعد على انسياب السلع والخدمات من المنتج إلى المستعمل أو المستهلك بكفاءة، فاعلية، بالكمية المناسبة، والوقت الملائم من خلال قنوات التوزيع (المندوبين، تجار الجملة، تجار التجزئة).

-تعتبر النقود الأداة الأساسية لتبادل السلع والخدمات، لكونها توفر مقياس موحد لقيمة المنتجات.

- حلقة الوصل الأساسية بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك، فمن خلال عملية التوزيع يتم توفير المنتج/ أو السلعة بعد انتاجها للمستهلك النهائي، وبدون وجود سبل وآليات جيدة للتوزيع لا يتحقق الهدف من عملية الإنتاج.

-عملية انتقال الموارد فيما بين الجهات التي تقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذه الجهات قد تكون إنتاجية، أو استهلاكية، أي أنه لولا وجود نشاط التوزيع لما تمت عملية الإنتاج. **كيف ذلك؟**

عملية التوزيع تتم وفقا لمرحلتين:

-**المرحلة الأولى:** توزيع المواد الخام للمنتجين بغرض الإنتاج. (استهلاك صناعي)

-**المرحلة الثانية:** توزيع المنتج للمستهلكين بغرض الاستهلاك. (استهلاك للأفراد)

-**أهمية التوزيع** لا تقتصر على توصيل السلع/ أو تقديم الخدمات للمستهلكين/ أو المنتجين بها، بل يساعد في:

*-خلق المنفعة الشكلية للسلع المنتجة، عن طريق إبلاغ إدارة الإنتاج برغبات المستهلكين بشأن السلعة المطلوبة.

*-خلق الكثير من فرص التوظيف، وهو ما يفرزه النشاط التسويقي من تعيين في عدة مجالات مختلفة.

*-خلق العديد من المنافع، مثل المنفعة المكانية عن طريق النقل، والمنفعة الزمنية عن طريق التخزين، والمنفعة الحيازية عن طريق توصيل السلع وتقديم الخدمات للمستهلك.

ج-عملية الاستهلاك:

-العملية التي تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم ورغباتهم، وهنا تكمن وظيفته، وذلك عن طريق الاستعمال المباشر للسلع والخدمات المنتجة، وهي وظيفة اقتصادية ذات أهمية في التأثير في النشاط الاقتصادي.

-العملية التي تنشط وتعيد دورة الإنتاج.

-عملية الانفاق على السلع والخدمات التي تلبي حاجات الأفراد خلال فترة زمنية معينة، وتتم قياسه وفق معدلات النمو والهبوط وهو يؤثر على استقرار الاقتصاد.

-العملية الشرائية التي يقوم بها الفرد لتغطية حاجته من سلع/ أو خدمات تضمن له البقاء والاستمرار.

-الاستهلاك هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي، والمحفز على ممارسة أي نشاط إنتاجي.

-هناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية الاستهلاك، أهمها:

*-**الأسعار**: كلما ارتفعت الأسعار أدت إلى انخفاض الاستهلاك (توقعات الأسعار).

*-**أهمية الادخار**: تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك من خلال سلوكات الأفراد (المستوى الاجتماعي والثقافي).

كما تتفرع عن هذه الموضوعات ظواهر اقتصادية أخرى أهمها: الدخل، والادخار، والاستثمار،...، وغيرها.

2-توضيح العلاقة المزدوجة لموضوع الاقتصاد السياسي:

أ-العلاقة بين الإنسان والطبيعة: تتمثل في أن الإنسان لم يخضع دوما لقوانين الطبيعة، بل عمل في كثير من الحالات على مقاومتها لأجل ترسيخها واستغلال ما فيها من موارد بشكل يحقق له إشباعا أفضل لحاجاته.

ب-علاقة الإنسان بالإنسان: تتمثل في أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره، لأنه لا يمكنه أن ينتج كل ما يحتاجه من السلع والخدمات بمفرده، ولذا فهو في حاجة إلى تعزيز التعامل بينه وبين أفراد المجتمع، من خلال تقسيم العمل في إطار التخصص، لذا فعلاقة الإنتاج هي روابط اجتماعية.

ثالثا: قوانين ومناهج التحليل الاقتصادي:

يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد، لأن مجال التحليل العلمي المنظم المبني على قواعد المنطق هو ما جعل من مادة الاقتصاد علما باستحقاق له قوانينه ومناهجه.

1-القوانين الاقتصادية:

يجتهد علم الاقتصاد/ أو الاقتصاد السياسي للوصول إلى علاقات ثابتة ومتشابهة بين الظواهر الاقتصادية، إذا تحققت لها شروط معينة لظهور القوانين الاقتصادية، التي جاءت لتعبر عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية في دائرة عملية الإنتاج (إنتاج، توزيع، استهلاك).

تعتبر القوانين الاقتصادية نوع من أنواع القوانين الاجتماعية، يعنى أساسا بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، واهو الجانب المتصل بدائرة عملية الإنتاج، لذا تنحصر مهمة البحث الاقتصادي في اكتشافها لخلق الثروة وزيادتها في المجتمع، وتبيين جوهر العلاقات أثناء إنتاج الثروة المادية وشروط تطورها عبر التاريخ.

ارتبط ظهور الاقتصاد السياسي في العصر الحديث بالقدرة على اكتشاف قوانين اقتصادية علمية تبين العلاقات الثنائية بين ظواهر ومعطيات معينة، في مقدمتهم **الفيزيوقراطيون**، حتى أنهم بنوا نظرياتهم على فكرة "قانون النظام الطبيعي".

من أصحاب النظرية **الكلاسيكية**، نجد الاقتصادي الفرنسي **جان باتيست ساي/ Jean-Baptiste Say (1767-1832)**، عرف الاقتصاد بأنه: "معرفة القوانين الطبيعية والدائمة التي تحكم علاقات البشر والتي بدونها لما استطاع الناس الاجتماع والعيش".

أ-أهمية القوانين الاقتصادية:

-تستخدم كأداة للتنبؤ بما يحتمل حدوثه في المستقبل من الوقائع الاقتصادية.

-تساعد على فهم حركة النظام الاقتصادي على نحو أفضل.

فهي تهدف إلى:

-تصنيف وتنظيم الوقائع الاقتصادية. } خصائص ووظيفة العلم

-تفسير أسباب الوقائع الاقتصادية. } الوصف، التفسير والتنبؤ.

ب-بعض النماذج عن القوانين الاقتصادية:

- ✓ **-قانون التقدم الاقتصادي**: من مرحلة البنية الأولية (الفلاحية) إلى البنية الثانية (الصناعية).
- ✓ **-قانون تقسيم العمل**: الرفع من الإنتاجية.
- ✓ **-قانون العرض والطلب**: تحدد الأسعار، فكلما زاد العرض نقص الطلب يؤدي إلى انخفاض الأسعار.
- ✓ **-علاقة ارتفاع الأسعار بارتفاع الأجور.**
- ✓ **-قانون ضرورة التوافق بين علاقات الإنتاج وطبيعة القوى المنتجة.**

ج-نسبية القوانين الاقتصادية: إن علم الاقتصاد كباقي العلوم الطبيعية والفيزيائية من حيث دقة القوانين وقدرتها على تفسير الظواهر، فليس كل القوانين الاقتصادية تتصف بالعمومية والصحة المطلقة، فقد يصلح قانون لتفسير ظاهرة اقتصادية لدولة معينة ولا يصلح لتفسير نفس الظاهرة في دولة أخرى أو في مرحلة تاريخية مغايرة، فقوانين تطور الدول الأوروبية التي زادت من ثروتها وساهمت في رقيها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر حسب المدرسة الكلاسيكية، لا يمكن تطبيقها على واقع الدول النامية في وقتنا الحاضر، بسبب تحول الظروف الاقتصادية لهذه الدول وظهور وحدات اقتصادية جديدة وتدخل الدولة، وكذلك بروز العديد من المتغيرات المستجدة.

***-السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية:**

-نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغير الزمان والمكان.

-أنها ليست حتمية التطبيق والحدوث.

-عدم دقتها الحسابية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة محددة.

2-مناهج وأدوات التحليل الاقتصادي:

يقصد بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث والتحليل والدراسة التي يستخدمها لدراسة المشكلات والظواهر الاقتصادية لاكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ والتعميمات، بالإضافة إلى الأدوات التحليلية المتعلقة بكل منهج.

أ-المناهج: يوجد نوعين من مناهج علم الاقتصاد تهدف لدراسة المشكلات الاقتصادية، وهي:

***-المنهج الاستنباطي (التجريدي، النظري):**

-من أقدم المناهج يرجع إلى **أرسطو**، واستخدم أيضا من طرف الاقتصاديين التقليديين: **آدام سميث وريكاردو.**

-الاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة بصحتها، إلى قضية تعد نتيجة لأزمة لها، من خلال قواعد ذهنية بحتة بعيدا عن الواقع، الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء.(دون الاعتماد على التجربة).

-يعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمده المنهج الاستنباطي.

***-المنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي):**

-الاستقراء عملية عقلية تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة و التجربة، من الخاص إلى العام.

-عكس المنهج الاستنباطي، فهو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة، عبر استقراء جزئيات الواقع وجعلها تعبر عما يتضمنه من قوانين عامة. (من الجزء إلى الكل).

-ظل هذا المنهج محصورا في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، لينتقل إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية.

-يعتبر المنهج التاريخي والاحصائي من أبرز أدوات التحليل الاقتصادية التي يعتمدها المنهج الاستقرائي.

كلا الطريقتين: الاستنباط والاستقراء في علم الاقتصاد متكاملتين وليس متعارضتين أو منفصلتين، لأن كل منها يمدنا بتعميمات ومبادئ معينة، نصل إليها باستخدام إحدى الطريقتين، ولا بد أن تختبر باستخدام الطريقة الأخرى لتحديد مدى صحتها، ومن هنا كان ارتباط المنهجين ولزوم كل منهما للآخر.

ب-أدوات التحليل الاقتصادي (وضع نظريات عامة): إن اتباع المناهج العلمية في التحليل الاقتصادي يقتضي البحث عن أكثر الأساليب ملائمة في حقل الدراسات الاقتصادية، ويفرق في هذا المجال بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يتعمدان على الاستنباط والاستقراء معا.

***-التحليل الرياضي (استنباطي/تجريدي، نظري):**

-مع بدايات التحليل الاقتصادي اعتمد الدارسون على التحليل العقلي التجريدي، ومنها الرياضيات التي تهتم بدارسة العلاقة بين الكميات المتغيرة، لأنها أسلوب للبحث يتفق وطبيعة علم الاقتصاد، ويتصف برأي **جيتان بيرو** بـ:

*-استخلاص أوسع للنتائج من المقدمات.

*-السرعة، لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة.

*-الدقة في التعبير، فالتحليل الرياضي يبحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية.

-نظرا لهذه الأهمية ظهر تخصص فرعي ضمن علم الاقتصاد يعبر عن الترابط الوثيق بينهما، هو الاقتصاد الرياضي.

-لكن بالرغم من الدقة التي يحققها التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، إلا أنه يسقط عنصر الزمن والعلاقات السببية، رغم ما لها من أهمية في الحياة الاقتصادية.

***-التحليل التاريخي (استقرائي/استنباطي):**

-يقتضي استخدامه تجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، من الكتب والوثائق التاريخية المتوافرة، بعد التحقق من صحتها، لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، ومعرفة ما كان منها سببا وما كان نتيجة له، والعناصر المتكررة وغير المتكررة، وأخيرا يقوم المؤرخ بالكشف عن القوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

-ضرورة التفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية (الفكر الاقتصادي)، و(تاريخ الوقائع والفعاليات الاقتصادية).

-يرجع هذا الازدواج في تاريخ الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية، التي تختلف عن الظواهر الطبيعية التي لا تتغير، عكس الظواهر الاقتصادية القابلة للتغير.

-دراسة تاريخ النظريات الاقتصادية يتوقف فهمه على دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، بحيث يرتبط مضمون كل نظرية بالواقع الاقتصادي الذي عايشه الباحث وعمل على تفسيره وصياغة قوانين علمية تفسر أسبابه.

-يسهم التحليل التاريخي في الوصول إلى معرفة قوانين التي حكمت المجتمعات البشرية وحددت سلوكياتها على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

***-التحليل الإحصائي –القياسي- (استقرائي/استنباطي):**

-يسعى إلى معرفة العلاقة الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، والإحصاء هو الذي يقوم بقياس هذه الكميات، إذ يتمثل في ملاحظة وقائع تتخذ شكل الكميات القابلة للتعبير عنها بالأرقام.

-يرى بعض الاقتصاديين، وخاصة الأستاذ **مور/Moor**، أن الإحصاء ليس مجرد أسلوب تحليل فحسب، بل إنه علم مستقل وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الاقتصاد، لأن الإحصاءات تقدم مقياسا دقيقا.

-يمثل الإحصاء أسلوبا لا غنى عنه في الدراسات الاقتصادية، وقد تطور حتى بات يؤلف مع الرياضيات والتحليل الاقتصاد فرعا مستقلا من فروع علم الاقتصاد، هو الاقتصاد القياسي.

⟵ يتضح لنا كيف أن المناهج وأدوات التحليل متنوعة ومتعددة، بالرغم من أن الظاهرة الاقتصادية واحدة، وهو يكشف في أن الاعتماد على منهج واحد للتحليل لن يقدم النتائج الكاملة حول جوهر الظاهرة الاقتصادية، لأن الدراسة الاقتصادية تقتضي القدرة على التحليل والتركيب، أي معرفة جميع عناصرها، لذا فعلى الباحث الاقتصادي التكامل بين هذه المناهج وأساليب التحليل، ولا يكون حبيسا لمنهج معين ضيق من زاوية واحدة فقط.

رابعا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

إن الترابط بين مختلف العلوم، جعل الحدود بينها متداخلة إلى حد كبير والتي تحاول كلها تفسير وفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل الجماعات في إطارها المكاني والزماني المتغير، لذا سنحاول فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي وباقي العلوم الأخرى وإبراز الاعتماد المتبادل بينها.

1-الاقتصاد السياسي والقانون:

تتمثل العلاقة بينهما في أن القانون هو الذي يحدد طبيعة النشاط الاقتصادي، بمعنى الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة، ويمكن للمشرع القانوني أن يوسع أو يحد من دائرة النشاط الاقتصادي ويضع قيودا على المعاملات الاقتصادية، وقد يفرض قوانين الضرائب وسياسات جمركية وتنظيمات الأجور والعلاقات الاقتصادية داخل الدولة ومع الدول الأخرى.

تكمن هذه العلاقة في أن النشاط الاقتصادي بأي دولة يحكمه نظام قانوني يجب احترامه وعدم مخالفته، لذا فللقانون تأثير على مجريات النشاط الاقتصادي، التي تدفع بالمشرع إلى التدخل إما بالتعديل أو الإلغاء، كما أن وجود عدالة قوية يعتبر عاملا هاما يسهم في توفير بيئة مناسبة لدعم الأنشطة الاقتصادية، والعكس صحيح.

2-الاقتصاد السياسي وعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهة لعملة واحدة، لذا يستحيل على الباحث الاقتصادي أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسية، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية التي تتولد عنها نزاعات وحروب يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية، فالعلاقة تتحد من زاوية التأثير والتأثر، والاعتماد المتبادل، والتكامل الوظيفي، فالعلاقة هي طردية بينها، فلا اقتصاد بدون سياسة، ولا سياسة بدون اقتصاد.

3- الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:

يتجلى تأثير علم الاجتماع في تزويد الاقتصادي بالمعلومات عن العادات والتقاليد التي يستند عليها في تحديد أساليب وطرق الإنتاج وصياغة السياسات الفعالة لتحقيق توزيع الدخل والثروة، لوضع خطة تنموية رشيدة.

4-الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ:

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ، لأن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث الوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي للتأكد من صحة القوانين الاقتصادية، فالتاريخ

بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي، الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسبابها ليصل في النهاية إلى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي.

الأمر نفسه بالنسبة للمؤرخ، فهو يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزء من بحثة ويحتاج كذلك للتحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير المراحل الاقتصادية. (نظرية كارل ماركس حول التطور التاريخي للمجتمعات، والتي يرجع فيه السبب إلى انتقال البر من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وهذا التحول بفعل علاقات الإنتاج المادي (الجدلية المادية/المادية التاريخية).

5-الاقتصاد السياسي وعلم الجغرافيا:

تكمن أهمية علم الجغرافيا بالنسبة للاقتصاد، في أنها تزودنا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، وتبرز أهمية الجغرافيا في تحديد الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها، فالعلاقة بينهما تتأكد ضمن ما يعرف بالجغرافية الاقتصادية، وهي عمل البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية، فإننا بصدد الحديث عن أحد العوامل المتعلقة بالأرض إلى جانب العمل ورأس المال.

6-الاقتصاد السياسي وعلم النفس:

ينطلق الاقتصاد أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، والحرمان، والحاجة إلى إشباع الرغبات، فالحاجة هي أحد عناصر المشكلة الاقتصادية، وهي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، فكلاهما يشتركان في دراسة سلوك الأفراد والعوامل والدوافع التي تدفعهم إلى سلوك معين، لذا ينبغي على الاقتصادي الأخذ بعين الاعتبار السلوك الخارجي للأفراد.

7-الاقتصاد السياسي والرياضيات والاحصاء:

ارتبط الاقتصاد بالعلوم النظرية المجردة، في إطار البحث عن إمكانية التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واختزال العدد الكبير منها بصيغ رياضية، والذي بات يعرف بالقياس الاقتصادي.

<u>يرتبط الاقتصاد السياسي ارتباطا عضويا بالعلوم الأخرى،</u>

<u>في إطار تكامل وظيفي، واعتماد متبادل بينها</u>

المحور الثالث: تطور الفكر الاقتصادي وتأسيس المدارس الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الفكر الاقتصادي أو المدارس الاقتصادية تجميعا لأفكار باحثين اقتصاديين، (فلسفة اقتصادية + تطبيق اقتصادي)، تكون في غالب الأحيان سائدة عبر فترات زمنية مختلفة، حيث يُعنى تاريخ الفكر الاقتصادي بدراسة التطور التاريخي لهذا الفكر المتصل بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية المنتهجة، وكذا دراسة النظم الاقتصادية التي تأخذ بها.

لهذا الغرض، سنحاول في هذه المحاضرة توضيح أهم محطات تطور الفكر الاقتصادي، والتي كان لها في تأسيس مدارس اقتصادية قائمة بذاتها، تعنى بدراسة علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي.

أولا: تطور الفكر الاقتصادي:

الفكر الاقتصادي، هو فكر إنساني في مجال الحياة الاقتصادية، وهو الذي يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات، التي تفسر تلك الظواهر ويضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية.

1-في العصور القديمة:

تمثل الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة بانطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع آنذاك، وهي انطباعات إيديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي، ومرتبط أساسا **بالإغريق والرومان**، من خلال أهم الأفكار الاقتصادية التي جاءوا بها للظواهر الاقتصادية:

أ-عند الإغريق: وُجد الاقتصاد في أحضان الفلسفة، باعتباره جزء لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع، الذي كان منظم في صورة دولة مدينة Polis، فرضيته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي، ويجد أساسه في طريقة الإنتاج التي كانت سائدة آنذاك.

***-الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:** تناول **أفلاطون** في القرن 4ق.م بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه **"الجمهورية"**، و**"القوانين"**، حيث يرى أن نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن اشباع هذه الحاجات، وقسم مجتمعه في مدينه الفاضلة القائمة على أساس تقسيم العمل والاختصاصات الطبقية إلى ثلاثة طبقات:

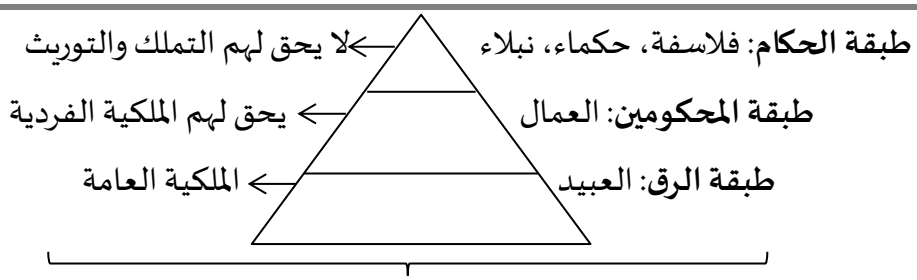

تقسيم العمل= ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي.

الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد/المهارات.

***-الفكر الاقتصادي عند أرسطو:** ناقض **أرسطو أفلاطون** في رأيه، ورأى أنه يمكن التوفيق بين الملكية الفردية والملكية الجماعية، وبين أن الدافع الشخصي من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، كما أظهر العديد من الأفكار الاقتصادية(قيمة الاستعمال، قيمة المبادلة، ...).

ب-عند الرومان: الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر الاقتصادي اليوناني، إلا أنهم أثروا الفكر الاقتصادي من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها، كفكرة القانون الطبيعي الروماني القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، والذي احتل مكانا بارزا في القانون الاقتصادي منذ أوائل القرن الثامن عشر، حتى أوائل القرن العشرين، ومن أبرز المفكرين الاقتصاديين الرومان، نجد **شيشرون**، و**سينكا**.

2-في العصور الوسطى:

***-الفكر الاقتصادي الأوروبي من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر ميلادي:** ارتكزت الحياة الاقتصادية في هذه الفترة على النشاط الزراعي، إلا أنه ومع سيطرة الكنيسة على النواحي الاقتصادية للمجتمع، فإن هذه الفترة تمثل حسب معظم الاقتصاديين بأنها فترة ركود وانحطاط فكري واقتصادي، لأنه كان تابعا لمبادئ الكنيسة.

***-الفكر الاقتصادي الإسلامي في القرن الرابع عشر:** يرجع إلى مصدرين أساسيين، هما:

-مبادئ الاقتصاد الإسلامي: مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأعمال الصحابة والتابعين والفقهاء المسلمين.

-آراء الفلاسفة المسلمين وكتاباتهم.

لذا جاءت **مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي**، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-احترام الملكية الفردية: بل وجعلها أساسا لبناء الاقتصاد الإسلامي، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ...﴿٢٩﴾﴾ (النساء: 29)، كما اعتراف الإسلام بالإرث، ووضع قيودا لجعل الملكية وظيفة اجتماعية مع تكليف الدولة بحماية الفقراء من بين مال المسلمين.

-**تمجيد العمل:** وإعطاء التاجر مركزا اجتماعيا عكس أوروبا الإقطاعية، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝٩﴾ (الإسراء: 9).

-**الرق:** لم يبرز في الدولة الإسلامية نظام رقيق الأرض، وأوجب الإسلام حسن معاملة الرقيق، وحث على عتقه، ومن قوله صلى الله عليه وسلم: (**مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ**) رواه مسلم.

-**تحريم القرض بفائدة (الربا):** من الأعمال غير المشروعة في الإسلام، ولم تقتصر على إقراض النقود بفائدة بل امتد إلى أنواع أخرى من المعاملات، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٧٥﴾ (البقرة:275).

-**تنظيم السوق:** في قوله صلى الله عليه وسلم: (**لاَ يَحْتَكِرُ إِلاَّ خَاطِئٌ**)، فالنظام الذي يحبذه الإسلام هو نظام المنافسة الحرة الكاملة التي يمنع فيها الاحتكار، ويتحدد الثمن حسب مساومة البائع والمشتري دون تدخل الدولة.

من أبرز الفلاسفة المسلمين الذين كانت لهم بعض الأفكار الاقتصادية، والتي تأثرت بالفلسفة اليونانية، بمن اهتموا بما كتب أفلاطون في المدينة الفاضلة، وأرسطو، نجد بن خلدون، والمقريزي:

***-الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمان ابن خلدون (1333-1406م):** يعتبر أول من حدَّد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا، ومن أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها، نذكر ما يلي:

-قسَّم السلع إلى ضرورية وكمالية، من خلال دراسته للحاجات الإنسانية.

-درس طبيعة الإنتاجية وتقسيم العمل، في إطار تعاوني بين أفراد المجتمع، ومينَّ بين عناصر الإنتاج الثلاثة/ العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهمها لأنه يمثل مصدر القيمة.

-درس النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، الذي لا يتحقق إلا بالعمل.

-قام بتحليل الأسعار، ووضَّح تأثير العرض والطلب في تحديد مستوى الأسعار.

-قام بتحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وبين أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل، وبدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ودخل الفرد، وبالتالي زيادة الطلب.

***-الفكر الاقتصادي عند تقي الدين المقريزي (1365-1441م):** تأثر بدراسات **ان خلدون**، إلا أنه سلك مسلكا آخرا في تفسير الظواهر الاقتصادية، حيث فسرها على أساس نقدي.

تتمثل أهم مساهماته من خلال اهتمامه بتحليل أساس الظاهرة التاريخية، وبتحليله لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب...، وغيرها من الظواهر الاقتصادية.

ثانيا: المدارس الاقتصادية ونشأة علم الاقتصاد/الاقتصاد السياسي:

إن التأسيس للمدارس الاقتصادية، التي عرف الاقتصاد بفضلها كعلم قائم بذاته، كان في فترة الفكر الاقتصادي الحديثة، حيث أدى انهيار النظام الاقطاعي في أوروبا خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، برزت فيه العديد من التيارات الاقتصادية، تجسدت بداية في أفكار المدرستين التجارية والطبيعية، وانتهت بالمدرسة الكينزية.

1-المدرسة التجارية (المركنتيلية):

سادت أفكارها خلال **القرن الخامس عشر** حتى **منتصف القرن الثامن عشر**، جاء هذا التيار استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت في أعقاب تطور المجتمع الأوروبي بعد نهاية العصور الوسطى، ومن معالم هذا التطور في عصر التجاريين، انهيار النظام الاقطاعي، واستقلال المدن عن قبضة الاقطاعيين، وبحثا عن الحرية التي تجسدت في النشاط التجاري.

نادت بأن يجب أن تكون **الدولة قوية** بثرواتها المتمثلة أساسا في **المعادن النفيسة** (الذهب والفضة)، بمعنى المحافظة على رصيد الدولة من المعادن النفيسة، وجعلت من اكتسابها وتنميتها الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية (**ظهور الدولة الحديثة**).

دعت إلى مزايا **تدخل الدولة**، لأنها الوحيدة القادرة على تنظيم الظواهر الاقتصادية، وحث إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، يكون في صالح الدولة (الصادرات أكبر من الواردات، ويتحقق الفارق بينهما بالمعدن النفيس)، ذلك لأنه لا يتحقق هذا الفائض إلا بتدخل الدولة لتنظيم التجارة، وخاصة الخارجية.

2- المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية):

ظهرت في فرنسا في **منتصف القرن الثامن عشر**، وعلى رأسهم الفرنسي **فرانسوا كيناي**، ومن أهم أفكارها: فكرة النظام الطبيعي والثروة والإنتاج والضريبة، والدورة الاقتصادية، وهي نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي، وأكد الطبيعيون على أن **الزراعة** هي النشاط الوحيد المنتج، أما الصناعة والتجارة فهي من الأعمال العقيمة، وتبين من ذلك أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي وفي أنها العامل الأساسي الذي يبدأ منه وينتهي إليه النشاط الاقتصادي.

نادت بحرية النشاط الاقتصادي **دون تدخل الدولة** "دعه يعمل واتركه يمر"، وحجتهم: أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية، وأن الدولة مجرد حارس، لا يسمح لها بالتدخل إلا في حالات استثنائية كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3- المدرسة الكلاسيكية:

يمثل ظهورها أهم مراحل تطور الفكر الاقتصادي، حيث اتسمت هذه المرحلة بالتطور الكبير في المجتمع الأوروبي في مختلف المجالات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بفعل **الثورة الصناعية** التي بدأت في **نهاية القرن الثامن عشر**، واتخذت شكلها الكامل في **مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر**، حيث تطور الكلاسيك نظام الرأسمالية التجارية، حتى وصل إلى الرأسمالية الصناعية، وهي الحركة الضخمة من الاختراعات بفعل إدخال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج، وانتشار المصانع، وازدادت القوة الإنتاجية، فكان لهذا التطور انعكاسا للفكر الاقتصادي بظهور المدرسة الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية.

ظهرت المدرسة الكلاسيكية بفضل مجموعة من المفكرين خاصة الإنجليز، الذين قدموا إطارا علميا وفكريا لتفسير الظواهر الاقتصادية، وقد ساهم نشر الاقتصادي الكلاسيكي **"آدم سميث"** لكتابه **"ثروة الأمم"** عام 1776 في إطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث حرض على تحديد عوامل الإنتاج: المال، العمل، رأس المال، واعتبرها عوامل أساسية للثروة، وأكد أن النظام الاقتصادي المثالي للمجتمع الرأسمالي هو نظام اقتصاد السوق ذاتي التنظيم (السوق الحر).

إلى جانب **آدم سميث**، فقد ساهمت أفكار عدد من المفكرين على رأسهم: **"دافيد ريكاردو"**، **"جون استوت مل"**، **"مالتوس"**، **"جون باتيس ساي"**، في إرساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، القائم على تحليل المبادئ التي تحكم النظام الاقتصادي الرأسمالي تحليلا علميا دقيقا.

4-المدرسة الماركسية:

في إطار نقد الفكر الكلاسيكي الرأسمالي، اعتبر **كارل ماركس/ Karl Marx** بأنه حاول فهم الواقع فقط، وأنه يتعين الآن تغييره لصالح طبقة العمال، حيث انطلق **ماركس** في حديثه عن الدولة، من مبدأ يتعلق بكون الاقتصاد هو عصب الدولة الحديثة، بل يستحيل النظر إلى المجتمع والدولة دون الحديث عن الجوانب الإنتاجية والاقتصادية، من خلال فهم العلاقات الرابطة بين الطبقات الاجتماعية المحكومة بنمط إنتاج معين، فالاقتصاد هو قوة محركة للمجتمع والدولة والتاريخ، إلى درجة أن هناك علاقة جوهرية بين الدولة والاقتصاد، وبين الاقتصاد والمجتمع، فاكتشاف الاقتصاد هو الأساس الحقيقي للمجتمع، والحياة الإنسانية بصفة عامة.

يرى ماركس أن تاريخ البشرية أفرز خمسة أنواع من العلاقات الإنتاجية نتيجة الصراع بين طبقات المجتمع:

1-المشاعية	← 2-الإقطاعية	← 3-البرجوازية	← 4-الرأسمالية	← 5-الإشتراكية

↓

"نظام اجتماعي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج"

ولعم أهم إسهامات **ماركس** الاقتصادية والتي أثارت ضجة كبيرة هي **نظرية فائض القيمة**، والتي حاول من خلالها إثبات أن أساس القيمة والثروة هو العمل البشري، وأن المداخيل الأخرى ما عدا الأجر، هي مداخيل تم الاستلاء عليها من طرف الطبقة المسيطرة البرجوازية (أصحاب رؤوس الأموال، وملاك الأراضي).

بدأ **ماركس** نظريته بالتمييز بين ← **العمل:** هو انفاق (حركة)، جهد في العملية الإنتاجية.

قوة العمل: مجموع القدرات التي تؤهل العامل للقيام بالعمل.

↓

سلعة من نوع خاص ← حسب **ماركس**

↓

تخلق قيمة أكبر من قيمتها ← في النظام الرأسمالي

قيمة قوة العمل= -قيمة مجموع السلع والخدمات الضرورية لتجديدها.

-أساس خلق فائض القيمة الزائدة أي فائض القيمة.

الأجر= سعرها (سعر قيمة قوة العمل، وليس العمل).

*-لاحظ **ماركس** أن قيمة المنتوج أكبر من قيمة متطلبات الإنتاج خلال زمن العمل

↓

خلق ما يعادل قيمة قوة العمل (الزمن الضروري)= مدفوع الأجر

*-لكن ومع استمرار العمل إلى مرحلة إضافية

↓

خلق القيمة الزائدة (فائض القيمة): ربح، ريع، فائدة

↓

لفائدة صاحب العمل= وهو عمل غير مدفوع الأجر= استغلال للعمال

↓

تراكم فائض القيمة يتحول إلى رأس مال= مال سابق تم الاستلاء عليه

الرأسمالية = استغلال العمال ← يجب تغييرها بالاشتراكية = امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج

5-المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية، الحدية):

جاءت إثر تحول الفكر الاقتصادي عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، واتجاهه نحو نظرية جديدة تعرف باسم النظرية الحدية أو الكلاسيكية الجديدة، وهي امتداد للمدرسة الكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق للتصرفات الاقتصادية، إلا أنها تختلف عنها في طريقة التحليل ونظرية القيمة، ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كفكر اقتصادي جديد، عند مجموعة من الاقتصاديين ينتمون إلى جنسيات متعددة وفي أماكن مختلفة دون تعارف مسبق بينهم، مما أدى إلى تنوع في المدارس، أبرزها المدرسة الإنجليزية "**ويليام ستانلي جيفونز**"، والمدرسة النمساوية "**كارل منجر**"، والمدرسة الفرنسية "**ليون فاراس**"، وكلها تضم المدرسة الكلاسيكية الجديدة، التي اعتمدت في تحليلها الاقتصادي على:

-التركيز على المفهوم الحدي، أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية.

-اهتمت بالوحدة الاقتصادية أو الفرد، بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي.

-افترضت أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا فيما يتعلق بقياس المنفعة الحدية.

-سارت على خطى المدرسة الكلاسيكية، ونادت بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والقوانين الطبيعية.

-أصبح الاقتصاد بحسبهم علما غير موضوعي، لأنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية.

-الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر.

-قيمة المواد تصدر عن منفعتها لا عن العمل.

-استعمال الرياضيات في تحليلاتهم الاقتصادية.(أول من استعمال التحليل الرياضي في الاقتصاد).

6-المدرسة الكينزية:

لما عجزت المدرستين الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم (أزمة الكساد العالمية عام 1929)، برزت المدرسة الكينزية، التي ركزت على كيفية الخروج من الأزمة، ومحاولة إيجاد الحلول لظواهر اقتصادية اعتقد في السابق أنها عابرة كظاهرة البطالة.

تنسب هذه المدرسة لمؤسسها الاقتصادي الإنجليزي "**جون منيارد كينز**" (1883-1946)، الذي عارض الفكر الكلاسيكي، واشتهر بكتابه " **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**" 1936، حيث اهتم بظاهرة البطالة التي كانت تسود الرأسمالية الصناعية، إلى زيادة حدتها خاصة في أزمة 1920، وانتقد المدرسة الكلاسيكية في ثلاثة نقاط: مشكل التشغيل أو البطالة، ومشكل النقود، ومشكل تدخل الدولة.

تقوم المدرسة الكينزية على مجموعة من المبادئ والأفكار التالية:

-أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث اعتبر **كينز** أن وظيفة النقود، إلى كونها وسيلة للتبادل –الكلاسيك-، فهي مخزن للقيم، ويمكن أن تطلب النقود لذاتها، وليس هناك مكانة تفوق مكانها.

-التأكيد على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية، التي تأتي من جانب العرض.

-التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي للدولة بخصوص التسريع في عمليات النمو والتقدم.

-التركيز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع، ينتج المنتجون، فإذا كان الطلب كبيرا، كان الإنتاج والتشغيل كبيرين، والعكس صحيح، ويتكون الطلب الكلي الفعلي من طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

المحور الرابع: الأنظمة الاقتصادية العالمية

أولا: ضبط المفاهيم:

1-النظام الاقتصاديEconomic System:

هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما، ويركز على العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل بين الحاجات البشرية والموارد الطبيعية والمعرفية المتاحة، ويعد جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه، حيث عرفه **أنتونلي/Antomelli** بأنه: "مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان".

2-التنظيم الاقتصادي Economic Regime:

هو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي، وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر، ويقسم إلى نوعين هما:

***-التنظيم الاقتصادي الحر:** هو وسيلة **النظام الاقتصادي الرأسمالي** في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي.

***-التنظيم الاقتصادي الموجه:** الذي يعتمده **النظام الاقتصادي الاشتراكي** لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يقوم التخطيط الإلزامي والمركزي والشامل بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته.

ثانيا: تصنيف النظام الاقتصادي:

جاء تصنيف الأنظمة الاقتصادية بناء على عدد من المؤشرات والمعايير، من أهمها:

1-تصنيف على أساس ملكية الثروة:

يتمثل هذا التقسيم حسب **شكل الملكية**: (خاصة، جماعية)، وأساس امتلاك ملكية الثروة (للأفراد أم الدولة)، وهو معيار غربي المنشأ أخذت به النظرية الماركسية، يميز بين أنظمة اقتصادية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأخرى على الملكية الاجتماعية، وآخر على ملكية مزدوجة.

بالاعتماد على هذا المعيار من التصيف، نتجت ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية العالمية، وهي كالآتي:

أ-النظام الاقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق الحر) Free Enterprise:

يعرف بأنه: "نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقيتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج، وطبقة البروليتارية (العمال)، المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص".

يرجع **ظهوره** إلى عوامل كثيرة خلال فترة زمنية معينة أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي ومهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي، وهي من منتصف القرن الخامس عشر 15 وحتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه الفترة بداية ظهور الثورة الصناعية، ووقوع الثورة الأمريكية، وصدور كتاب ثورة الأمم لآدم سميث.

يمكننا تلخيص أهم **أسباب نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي** إلى العوامل التالية:

-تراكم رأس المال.

-زيادة عدد السكان.

-التطورات الصناعية والتقنية.

-التطورات السياسية وظهور الدولة القومية.

-الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية.

يقوم أساسا على **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج**، و**آلية السوق** التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاءة، إلا إذا اتصفت **بالحرية والمنافسة التامة وعدم تدخل الدولة**، ويكون هناك نوعين من الأفراد في إطار المنفعة الخاصة:

*-**المستهلك:** الذي تكون مصلحته الخاصة هي إشباع حاجته للاستهلاك.

*-**المنتج:** الذي تكون مصلحته الخاصة هي تحقيق الربح.

يتميز هذا النظام الاقتصادي بما يلي: (الخصائص)

-**عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:** تترك الأمور للمستهلك ورغبته وحاجاته، ليتحكم بالإنتاج والبيع والشراء والأسعار، وتكون هنا الدولة في دور المراقب: الدولة الحارسة/الحامية. (دعه يعمل واتركه يمر)

-**الحرية:** تكون للمستهلك، وهو ما يمثل أساس السوق والعملية الاقتصادية (قوى العرض والطلب).

-**المنافسة الحرة وحرية الإنتاج**.

-**حماية الملكية الخاصة** بعيدا عن تدخل الدولة.

-**الدور المهم لرب العمل Entrepreneur**، الذي يقوم بجمع وسائل الإنتاج ضمن وحدة اقتصادية، فهو بذلك الشخص الأساسي في عملية الإنتاج والتبادل، ودفع الأجر، والفائدة، ثم يحتفظ بالباقي الذي يكون الربح الصافي.

-**أهمية السعر:** لأن سعر السلعة يؤدي دورا هاما في الإفصاح عن رغبة المستهلك في الحصول على السلعة.

من أهم **عيوبه**:

- يسمح بالتفاوت الكبير في الدخل والثروة، بل وتقود آلية السوق إلى مزيد من تمركز الثروة.

- تحت ضغط التطورات التقنية الحديثة وتمركز الثروة تؤدي آلية السوق إلى انحسار المنافسة وانتشار الاحتكار.

- يتسم بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي وحدوث الأزمات الاقتصادية، ظاهرتي التضخم والبطالة.

- لا يحقق عادة المستوى الأمثل للادخار، ويعاني من صعوبات كثيرة في توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج.

- يركز على السلع والخدمات الخاصة دون العامة، لأنها أكثر ربحية وأسرع من حيث المردود.

ب- النظام الاقتصادي الاجتماعي الاشتراكي (الاقتصاد المخطط مركزيا، والموجه)Planned Economy :

تعود **ملكية وسائل الإنتاج فيه للمجتمع بكامله**، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية، ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخل والثروة بين الأفراد، إذ أن التفاوت الاقتصادي في النظام الاشتراكي يرتبط بتفاوت المواهب الإنتاجية وليس بنظام الملكية والإرث.

تسيطر الدولة في هذا النظام على جميع الموارد المادية والبشرية، إذ تتولى عملية توجيه الإنتاج بالاعتماد على **أسلوب التخطيط المركزي والشامل** في الإدارة الاقتصادية،ومن ثم فآلية توزيع الناتج القومي الإجمالي يكون فيه الإنتاج متوازنا مع الاستهلاك، والادخار متوازنا مع الاستثمار.

يتميز هذا النظام الاقتصادي بما يلي: (الخصائص)

-**التحكم المركزي من قبل الدولة بالاقتصاد**، إلى جانب آلية السوق.

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**.

- **حماية سيادة المستهلك من قبل الدولة**.

ومن أهم **عيوبه**:

- إهمال الحوافز المادية.

- إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجه عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره إلى تدني مستويات الإنتاجية.

- تؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية، وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعله.

ج- النظام الاقتصادي المختلط (الاقتصاد المزدوج) Mixed Economy :

هو مزيج من النظامين السابقين؛ يقوم على الجمع بين خصائص كل منهما، حيث يتم تقاسم أداء عملية اتخاذ القرارات بين كل من الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص وتلعب الدولة فيه دورا مهما وكبيرا؛ إذ تراقب شاط القطاع الخاص إلى جانب توفيرها الحماية للمستهلك، ومنعها لتفشي الاحتكارات التي تمارسها بعض الجهات

المنتجة، وذلك بالتأثير في السوق عن طريق السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، إلى جانب اهتمامها بمصالح المواطنين خاصة مشكلة البطالة.

يتميز هذا النظام الاقتصادي بما يلي:

- امتلاك السوق الحر من قبل الدولة، باستثناء عدد قليل من المجالات الرئيسية.
- النظام الأكثر شيوعا في العالم، خاصة في الدول المتقدمة.

من أبرز **عيوبه**، أنه يعتمد على الدول وعلى خياراتها وقراراتها اعتمادا كبيرا.

2-أنواع النظم الاقتصادية من حيث المذاهب الفكرية الاقتصادية:

المذهب الاقتصادي، هو مجموعة المبادئ العامة والأصول التي تضبط وتنظم الحياة الاقتصادية، المستمدة من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود وتصبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره، وعلى ضوئها يتحدد دور الدولة ووظيفة الملكية ومدى الحرية وأشكال التوزيع.

فهو بالتالي يتكون من مجموعة الأفكار والاعتقادات والتصورات في كيفية تنظيم المجتمع خلال فترة زمنية معينة ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي قد تعترضه، فهو يعبر عن إيديولوجية مجتمع، وخصوصيته وطبيعته الحضارية، ومن أهم المذاهب الاقتصادية السائدة في العالم، نجد:

أ-النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر: نظام ذو مذهب يحكم النشاط الاقتصادي في مجتمع غربي منفتح.

ب-النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي: نظام ذو مذهب يحكم النشاط الاقتصادي في مجتمع منغلق.

ج-النظام الاقتصادي المختلط: نظام ذو مذهب الذي يجمع بين المذهبين السابقين.

د-النظام الاقتصادي الإسلامي: نظام ذو مذهب يحكم النشاط الاقتصادي في مجتمع محافظ، الذي جاء وضعه في إطار مرجعي لا يشبه معايير التصنيف السابقة للأنظمة الغربية الوضعية، وجاء توضيحه كالآتي:

من المؤكد أن تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد الكلية التي تحكم النشاط الاقتصادي كغيرها من الأنشطة الأخرى، كما دعا إلى الاجتهاد في تطبيق هذه القواعد، مما يتفق مع ظروف المكان والزمان، وبذلك يجمع النظام الاقتصادي بين ثبات القواعد الكلية ومرونة التطبيق من حيث الإجراءات والأساليب والأدوات.

النظام الاقتصادي الإسلامي، هو أسلوب اقتصادي معتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الأفراد، ويعرف بأنه نظام **مرتبط بالعقيدة والأخلاق** الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تسهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي، خاصة في مجالات الادخار والإنفاق.

فهو يهدف إلى **تنظيم المعاملات** للوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع، من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والعدالة في **توزيع الدخل والثروات** بما يحقق الحياة الكريمة للأفراد برضا الله في الآخرة.

فقد شجع الإسلام على **الإنتاج** لمَّا حث على **العمل** بمختلف صوره، مستقلا أم شريكا لغيره من وسائل الإنتاج كالمضاربة، ونظم الفقهاء أحكام هذه المعاملات.

كما وردت **أحكام التوزيع** مستقاة من الكتاب والسنة واجتهاد الفقهاء، سواء أكان عن طريق العمل، أو عن طريق الحاجة كالزكاة والصدقات وغيرها، ونجد حرمة بعض صور التوزيع المتضمنة للظلم كالربا والغش.

القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي:

-**الالتزام بالقيم الإيمانية** عند ممارسة النشاط الاقتصادي: الرقابة الذاتية.

-**الالتزام بالقيم الأخلاقية** في المعاملات الاقتصادية: الأمانة والصدق، والسماحة في المعاملات، والاعتدال، والقناعة في الربح، والتصدق على المفلس، والتعاون على البر، والالتزام بروح الأخوة.

-**الأصل** في المعاملات الاقتصادية **الحل إلا ما نص الشرع** على تحريمه: الربا، والاحتكار والغش والرشوة.

-لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد عن الزكاة (أو الجزية) أو غيرها من الرسوم المقررة، إلا بقرار سياسي مبني على مشاورة أهل الحل والعقد من المسلمين وموافقتهم، وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله** " (رواه مسلم)

-أساس الكسب المشروع بذل الجهد والتعرض للمخاطر، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب.

-السعي في الحصول على الرزق الطيب، إن ظهور ما يسمى بالندرة النسبية وعلاجها يكون عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾ (سورة النساء "100") .

-إن المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ ....﴿٢٨٢﴾﴾ (البقرة " 282") .

-حماية الملكية الخاصة المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد .

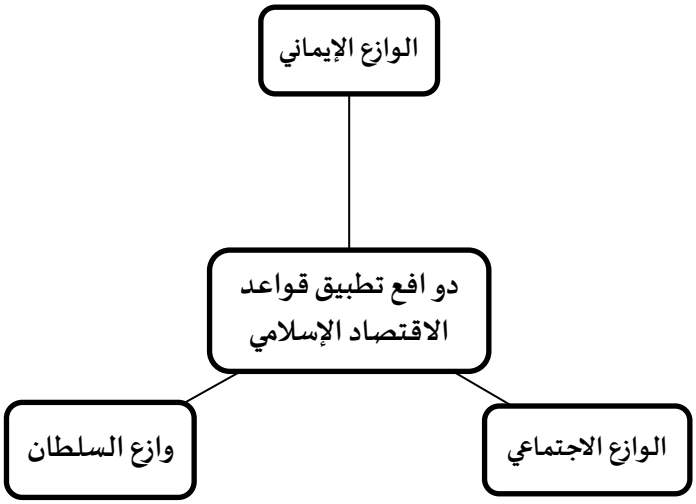

يعتمد نظام الاقتصاد في الإسلام على **ثلاثة أسس اقتصادية** رئيسية هي:

-**الملكية المزدوجة:** حق تملك الإنسان على الأرض ضمن حدود الشريعة الإسلامية، حيث يحافظ عليها بطريقة عادلة ونزيهة، كما يميز بين الأملاك الخاصة بالأفراد والأملاك العامة، ويقر التشريع الإسلامي بضرورة المحافظة على حقوق أصحاب الأملاك.

-**الحرية المقيدة:** لكل فرد الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي طالما لا يتعارض أو يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي حرية تخص المصلحة العامة، وتتميز بالعدالة.

-**العدالة الاجتماعية:** من الأسس الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الإسلامي، من أهم صورها التوزيع العادل للدخل، وتحديد الطرق الصحيحة للإنفاق...

من الأدوات الاستثمارية التي يعتمدها نظام الاقتصاد الإسلامي في معاملاته، المضاربة، المرابحة، والمشاركة.

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بمجموعة من المميزات الخاصة، أهمها:

- عدم تشابهه مع أي من الأنظمة الاقتصادية العالمية الوضعية الأخرى.
- يعتمد على العقيدة الإسلامية، من حيث صياغة مبادئه وقوانينه وكافة القواعد والتشريعات الخاصة به.
- يرتبط بالأخلاق، ومراعاتها في كافات النشاطات الاقتصادية كالصدق والأمانة.

ثالثا: النظم الاقتصادية العالمية ومعالجة المشكلة الاقتصادية:

استنادا لما سبق، وبحوصلة لأهم الأنظمة الاقتصادية العالمية التي اشتهر بها علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي، فقد حاولت معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية في إطار وظيفتها وبالرغم من وجود الاختلافات بين المجتمعات، إلا أنها تشترك في خاصية مميزة، وهي أنها تتكون من صنفين من الأفراد: المنتجون والمستهلكون، وهو ما يدعو إلى وجود رغبات وحاجات لدى كل منهما يسعون إلى إشباعها، في مقابل تنوع واختلاف ومحدودية الموارد الاقتصادية بين المجتمعات، والتي تتطلب وجود نظام اقتصادي يقوم بحل هذه المشكلة وفقا لثلاثة مسائل:

-ماذا ينتج المجتمع؟ (المواد، والسلع، والخدمات).

- كيف ينتج المجتمع؟،(الأسلوب، والطريقة).

-على من يتم توزيع ما تم إنتاجه فعلا؟ وعلى أي أساس؟ (التوزيع)

1- النظام الاقتصادي النظام الرأسمالي ومعالجته للمشكلة الاقتصادية:

***-رؤيته للمشكلة الاقتصادية:** تكمن في قلة الموارد الطبيعية **(ندرة الموارد)** للثروة وفي قلة عوامل الإنتاج، فالفرد بالمفهوم الرأسمالي له حاجات متعددة ومتجددة غير محدودة، ووسائل إشباع محدودة نسبيا، وقد عبر عنها **توماس روبرت مالتوس/ Thomas Robert Malthus**، من خلال نظريته عن السكان بقوله: أن عدد الإنسان يزيد وفق متتالية هندسية، بينما إمكانية الزيادة في الإنتاج الزراعي يجري وفق متتالية حسابية ويؤدي حتما إلى نقص الغذاء والسكن، وهنا تنشأ المشكلة الاقتصادية (مشكلة الندرة).

***- معالجته للمشكلة الاقتصادية:** يتم اتباع فكرة السلوك الرشيد، وهي مستمدة أساسا من المذهب الفردي، بمعنى أن يقوم التوزيع على أساس فردي (العمل الحر)، فيترك للشخص حرا في تصرفاته وفي تحقيق مصلحته الخاصة بعقلانية، بمعنى تحقيق أكبر منفعة أو فائدة أو ربح بأقل تكلفة، فكل من المنتج والعامل يستغل طاقته وإمكانياته ويوجهها فيما يحقق له أعلى درجة من الربح، وبالتالي الرفاهية المنشودة للرأس المال أو العامل، وفي الاقتصاد ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق، وحرية الملكية الفردية، وسيادة المستهلك، وحرية العمل والإنتاج، وبذلك يمنع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا في حالات استثنائية لحفظ النظام العام وتوطيد الأمن.

2- النظام الاقتصادي الاشتراكي ومعالجته للمشكلة الاقتصادية:

***رؤيته للمشكلة الاقتصادية:** تكمن في **عدم تطورعلاقات التوزيع مع شكل الإنتاج** (ماركس)، ومهمة علماء الاقتصاد في نظره اكتشاف قوانين التطور التي جرى التاريخ وفقا لها (صراع طبقي)، والتي لا دخل للإنسان فيها، مما يفرض على المجتمع تغييرا في علاقات الإنتاج، التي عرفت تطورا من المرحلة الاشتراكية: يمكن للمنتج أن يملك وسيلة إنتاج فردية، ويكون توزيع ثروة هنا حسب قاعدة: (كل حسب طاقته وكل حسب عمله)، وفي المرحلة الشيوعية، تطور الإنتاج في مفهومه ووسائله، أصبح لا يمكن للمنتج أن يملك وسيلة إنتاج فردية، وأصبح التوزيع حسب قاعدة: (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته).

*- **معالجته للمشكلة الاقتصادية:** ضرورة التخلي عن الحرية المطلقة بتبني التخطيط كنمط إدارة للاقتصاد وتوجيه الأسواق لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع، وأن الهدف من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحل المشكلة الاقتصادية، هو تحقيق الكفاية في الانتاج وضمان العدالة في التوزيع، على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتخطيط، وإشباع الحاجات الجماعية، فالدولة وما تمتلكه من موارد الثروة ووسائل الإنتاج، تقوم بوضع خطة قومية تحدد فيها أولويات المجتمع، ومن ثم توزيع موارد المجتمع يتلاءم مع تلك الأولويات، من خلال تحديد السلع والخدمات التي يتوجب إنتاجها كما ونوعا.

3- النظام الاقتصادي الإسلامي ومعالجته للمشكلة الاقتصادية:

***رؤيته للمشكلة الاقتصادية:** تكمن في **الإنسان الذي يظلم نفسه والآخرين باتباع سياسة خاطئة في توزيع الثروة** خلافا لما شرعه الله سبحانه وتعالى، كالإسراف والتبذير في مجال الاستهلاك مثلا، وهو ما بينه القرآن في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾ (إبراهيم : 32-34)، وهو الأمر الذي أثبتته تقارير المنظمات الدولية فيما بعد حول أن سوء توزيع الموارد وليس النقص المطلق فيها هو المشكلة الحقيقية التي تواجه البشرية.

*- **معالجته للمشكلة الاقتصادية:** من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من تحديدها ومعالجتها علاجا شاملا متكاملا من جميع الجوانب المادية والمعنوية، موضحة خطأ تحديد المشكلة الاقتصادية بغير ما حدده الله سبحانه، حيث اعترف الانظام الاقتصادي الإسلامي بالملكيتين الخاصة والعامة، وجعل كل واحدة أصلا فيما تصلح فيه، وشجع الإسلام على العمل والاستثمار، وحرم كل كسب غير مشروع كالربا، وأعطى الدولة الحق في التدخل في النشاط الاقتصادي لمراقبته، وتنظيمه، وممارسة مختلف الأنشطة التي يعجز عنها الأفراد.